التجربة الانتخابية «الآليات والتحديات الراهنة»

■ من يقيم التجربة الديمقراطية والانتخابية للجمهورية اليمنية منذ انتخابات عام ١٩٩٣م إلى العام الحالي واستعدادات الأحزاب والناخبين لخوض الانتخابات الجديدة سيجد هذه التجربة الحديثة مرت بصعود ونزول وتقدم وتأخر بمعنى لم تكن تجربة تبدأ من الصفر وتكبر وتنمو وتتطور بل كانت تتقدم ثم ما تلبث ان تتراجع وتتدهور.. وهكذا تمضي التجربة الانتخابية في بلادنا، وهذا في نظري يعود لعدة مقومات وعوامل خارجية وداخلية وأهمها في نظري الآتي:

فائز سالم بن عمرو

١- مشكلات دستورية

بعد دستور الجمهورية اليمنية في بدايته توافقياً وكان مترهلاً وضعيفاً ويحتاج للتطوير.. والنزاعات السياسية والعسكرية في حرب ١٩٩٤م أضعفت الدستور، وكثيراً ما يتم القفز على نصوصه وقوانينه وتجاوزها نزوعاً نحو التوافق والحصول على إجماع حول القرارات الكبيرة ، وعلى الرغم من ان النصوص والقوانين المتعلقة بالانتخابات كانت واضحة وسليمة تقوم على المنافسة الحرة والنزيهة في الانتخابات وتعطي لجنة الانتخابات ولجانها المختلفة الإشراف على كل مراحل العملية الانتخابية وتحدد الناخبين وشروطهم وكذلك المرشحين وشروطهم، إلا ان المشكلة الحقيقية هي تضمين هذه القوانين في الدستور، والواجب ان يشير الدستور إلى الأصول أو الأفكار أو يحتوي مواداً ميثاقية عن الانتخابات تظل مكان احترام ولا يجوز تعديلها أو تجاوزها إلا بشروط مغلظة جداً ووفق توافق مجتمعي وسياسي، بينما التفصيلات الانتخابية والشروط وغيرها توضع في قانون الانتخابات الذي يجوز تغييره وتطويره وفق المصلحة الانتخابية والاجتماعية ، فتحميل هذه النصوص الانتخابية في الدستور مع شروطها وتفصيلاتها أضعف الدستور وجعله محط تغيير وتبديل كلما لاحت فترة انتخابية ، وهذه التغييرات الكثيرة وغير المبررة أحياناً مثل ان تمدد فترة انتخابية من أربع إلى ست سنوات ثم تعاد مرة أخرى إلى أربع سنوات أدى إلى إضعاف التجربة الانتخابية وقلل من مصداقيتها.

٢- قانون الانتخابات

أكثر التعديلات تمت على نصوص الدستور بينما قانون الانتخابات لم يتم تطويره وتحديثه بل شهد شبه جمود في المراحل الانتخابية السابقة ، فتوزيع المقاعد وتقسيم المناطق الانتخابية لم يوجد القانون آلية انتخابية لإجراء تعديلات على هذه المادة وظلت مادة غامضة ومغلقة، وإذا راجعنا القوانين الانتخابية في الدول العربية والغربية سنجد أن هناك ثلاث حالات لمراجعة التقسيمات الانتخابية وهي الفترة الزمنية أي بعد عشرة او خمسة عشر عاماً أو نحو ذلك، يتم تقسيم دوائر ومراكز الانتخابات وفق التغييرات السكانية والجغرافية.. الحالة الثانية هي بعد كل مرحلة إحصاء سكانية وجغرافية تقوم الدول بإعادة تقسيم الدوائر والمناطق الانتخابية، والحالة الثالثة بعد كل فترة انتخابية تتم المراجعة.

عدم تعديل وتقسيم المناطق الانتخابية جعل الانتخابات روتينية ووسع الفجوة الانتخابية بحيث توجد مديرية عدد سكانها ثلاثة آلاف مواطن لها مرشح ومندوب، بينما مركز انتخابي يفوق تعداده خمسة عشر ألف مواطن ليس له مرشح على مستوى المديرية ما تسبب في انصراف كثير من المواطنين والمناطق عن ممارسة الحق الانتخابي ، وشهدت بعض الفترات تعديلات على قانون الانتخاب ولا سيما في انتخاب المحافظين والأمناء العامين حيث شهد هذا القانون تراجعاً مخيفاً للعمل الانتخابي والديمقراطي وشهد هذا القانون وتعديلاته مخالفات دستورية وقانونية وانتخابية أضعفت العمل الانتخابي مثل الاشتراط في مرشح المحافظة " المحافظ " الالتزام بإقامة الشرائع الإسلامية ، وهذه المادة تخالف نصوص الدستور التي تعطي المواطنة لكل يمني بغض النظر عن دينه ومعتقده ولا تشترط الإسلام إلا في منصب رئيس الجمهورية ، وكذلك أجازت هذه الانتخابات النزكية ففقدت العملية الانتخابية أهم شرط في الانتخابات وهو التنافس ونتج عن هذا التعديل الخطير وصول محافظين ذي كفاءة ضعيفة وليس لهم قدرة على إدارة العمل الإداري والسياسي لأنهم وصلوا بالتزكية وليس بالتنافس الانتخابي والحزبي .

من أهم وظائف الأحزاب في العصر الحديث عصر الديمقراطية والتنافس الحزبي والانتخابي، خوض الانتخابات والوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب وهي وظيفة ظاهرة بقوة في حزب المؤتمر الشعبي العام، بينما يعتمد كثير من الأحزاب على الأيديولوجيا والفكر في بقائه، وهذا من نظرة علمية حزبية قصور وخطأ لا يتناسب مع العمل الحزبي والسياسي بل كانت الايديولوجيا والفكر والاعتماد القوي عليهما شأن الجماعات السرية والتنظيمات الثورية والخلايا العسكرية، بينما في العصر الحديث ما يجمع الأحزاب بمناصريها المصالح الفترات تعديلات على قانون الانتخاب ولا سيما في انتخاب المحافظين والأمناء العامين حيث شهد هذا القانون تراجعاً مخيفاً للعمل الانتخابي والديمقراطي وشهد هذا القانون وتعديلاته مخالفات دستورية وقانونية وانتخابية أضعفت العمل الانتخابي مثل الاشتراط في مرشح المحافظة " المحافظ " الالتزام بإقامة الشرائع الإسلامية ، وهذه المادة تخالف نصوص الدستور التي تعطي المواطنة لكل يمني بغض النظر عن دينه ومعتقده ولا تشترط الإسلام إلا في منصب رئيس الجمهورية ، وكذلك أجازت هذه الانتخابات النزكية ففقدت العملية الانتخابية أهم شرط في الانتخابات وهو التنافس ونتج عن هذا التعديل الخطير وصول محافظين ذي كفاءة ضعيفة وليس لهم قدرة على إدارة العمل الإداري والسياسي لأنهم وصلوا بالتزكية وليس بالتنافس الانتخابي والحزبي .

من أهم وظائف الأحزاب في العصر الحديث عصر الديمقراطية والتنافس الحزبي والانتخابي، خوض الانتخابات والوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب وهي وظيفة ظاهرة بقوة في حزب المؤتمر الشعبي العام، بينما يعتمد كثير من الأحزاب على الأيديولوجيا والفكر في بقائه، وهذا من نظرة علمية حزبية قصور وخطأ لا يتناسب مع العمل الحزبي والسياسي بل كانت الايديولوجيا والفكر والاعتماد القوي عليهما شأن الجماعات السرية والتنظيمات الثورية والخلايا العسكرية، بينما في العصر الحديث ما يجمع الأحزاب بمناصريها المصالح الفترات تعديلات على قانون الانتخاب ولا سيما في انتخاب المحافظين والأمناء العامين حيث شهد هذا القانون تراجعاً مخيفاً للعمل الانتخابي والديمقراطي وشهد هذا القانون وتعديلاته مخالفات دستورية وقانونية وانتخابية أضعفت العمل الانتخابي مثل الاشتراط في مرشح المحافظة " المحافظ " الالتزام بإقامة الشرائع الإسلامية ، وهذه المادة تخالف نصوص الدستور التي تعطي المواطنة لكل يمني بغض النظر عن دينه ومعتقده ولا تشترط الإسلام إلا في منصب رئيس الجمهورية ، وكذلك أجازت هذه الانتخابات النزكية ففقدت العملية الانتخابية أهم شرط في الانتخابات وهو التنافس ونتج عن هذا التعديل الخطير وصول محافظين ذي كفاءة ضعيفة وليس لهم قدرة على إدارة العمل الإداري والسياسي لأنهم وصلوا بالتزكية وليس بالتنافس الانتخابي والحزبي .

من أهم وظائف الأحزاب في العصر الحديث عصر الديمقراطية والتنافس الحزبي والانتخابي، خوض الانتخابات والوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب وهي وظيفة ظاهرة بقوة في حزب المؤتمر الشعبي العام، بينما يعتمد كثير من الأحزاب على الأيديولوجيا والفكر في بقائه، وهذا من نظرة علمية حزبية قصور وخطأ لا يتناسب مع العمل الحزبي والسياسي بل كانت الايديولوجيا والفكر والاعتماد القوي عليهما شأن الجماعات السرية والتنظيمات الثورية والخلايا العسكرية، بينما في العصر الحديث ما يجمع الأحزاب بمناصريها المصالح الفترات تعديلات على قانون الانتخاب ولا سيما في انتخاب المحافظين والأمناء العامين حيث شهد هذا القانون تراجعاً مخيفاً للعمل الانتخابي والديمقراطي وشهد هذا القانون وتعديلاته مخالفات دستورية وقانونية وانتخابية أضعفت العمل الانتخابي مثل الاشتراط في مرشح المحافظة " المحافظ " الالتزام بإقامة الشرائع الإسلامية ، وهذه المادة تخالف نصوص الدستور التي تعطي المواطنة لكل يمني بغض النظر عن دينه ومعتقده ولا تشترط الإسلام إلا في منصب رئيس الجمهورية ، وكذلك أجازت هذه الانتخابات النزكية ففقدت العملية الانتخابية أهم شرط في الانتخابات وهو التنافس ونتج عن هذا التعديل الخطير وصول محافظين ذي كفاءة ضعيفة وليس لهم قدرة على إدارة العمل الإداري والسياسي لأنهم وصلوا بالتزكية وليس بالتنافس الانتخابي والحزبي .

ومزمنة لتطبيق هذه الإصلاحات وإعادة النظر في كثير من أفكاره ومواثيقه الداخلية منها :

١. الاعتماد على الكيفية وعلى العناصر المدربة والكفؤة في قيادة العمل السياسي والحزبي ، فوظائف الأحزاب في أي مجتمع تكمن في شيئين : مدخلات ومخرجات من خلال اعتماد كوادر واستقطابها وتأهيلها وهي التي تتواصل مع الجمهور وتقوده وتوجه العمل الحزبي والسياسي والجماهيري .

٢. النظام الداخلي والهيكلة الحزبية للمؤتمر الشعبي العام موسعة جداً، واعتمد هياكل خيالية وغير موجودة وإن وجدت ليس لها فعالية وليس لها تغطيات مالية لتقوم بعملها ، فالانطلاق من الجماعة التنظيمية والانتقال إلى المركز ثم إلى الدائرة أو الفرع الحزبي في نظري خطأ ولا يتطابق مع الواقع والمعطيات الحزبية والعصرية لأن التنظيمات التي تعتمد على الخلايا والجماعات هي الجماعات السرية والعسكرية، بينما التنظيمات الكبرى التي لها تمثيل وحضور واضح تعتمد على كيان واضح وموجود مثل المراكز التنظيمية، ويوجد أيضاً في كل فرع للمؤتمر بالمحافظات ثمان دوائر ممثلة في الدائرة التنظيمية والرقابة والمرأة والخدمات والشباب والسياسية والتربية والإعلام ، إضافة إلى وجود هيئات إدارية وهيئات تنسيق في غالبيتها ليس لها وجود فعلي وواقعي ، فالأفضل دمج بعض هذه الدوائر والاقتصار على ثلاث دوائر ليكون لها وجود وتستطيع العمل والتواصل .

٣. عدم مراعاة النظام الداخلي للخصوصيات المحلية حيث يشترط في أي نظام داخلي أو ميثاق حزبي ان تكون له صيغة عمومية وينطبق على أكثر الحالات في البلاد، ولكن يجوز ان يعطي هذا القانون والنظام الداخلي ويراعي خصوصيات المناطق والمحافظات ، فمحافظة حضرموت محافظة كبيرة شاسعة ينبغي مراجعة التقسيم الانتخابي والحزبي فيها حيث دائماً ما تواجه بضعف التواصل الحزبي والجماهيري في هذه الدائرة من قبل المؤتمر وقيادته ومرشح الدائرة لان الدائرة تشمل عدة مديريات متباعدة جغرافياً وسكانياً وثقافياً.

٤. يجب تفعيل دائرة الشباب وتوسيع عملها وإعطاؤها الصلاحيات والإمكانات لتستقطب الشباب وتتواصل معهم لأنهم القوة الانتخابية القوية والفاعلة في كل مجتمع وهي شريحة مهملة ومهمشة حتى الآن ويتم الاهتمام بقضاياهم في فترة الانتخابات وبعدها يتم إهمالهم لضعف الإمكانات ولأن عدة دوائر تتنازع عمل الشباب منها دائرة الشباب ودائرة الخدمات واللجنة التربوية.□

«المشترك» والهروب من ميزان الشعب

■ لا أدري لماذا تخرج أحزاب «المشترك» عن طورها وتفقد صوابها كلما عاد الحديث عن الانتخابات النيابية وحتمية إجرائها في موعدها بعد تأجيلها لمرة واحدة وأخيرة مراعاة للظروف النفسية لقيادات تلك الأحزاب وما يعتريها من كوابيس لمجرد التفكير بانهم سيوضعون مع أحزابهم في ميزان الشعب ليقول فيهم كلمته..ويتضح كل يوم أن سعي المشترك في مجمله سواء من خلال الحوار أو الاتفاقات لا يرمي إلا إلى عرقلة الانتخابات وتأخيرها، رغم التزام المؤتمر الشعبي العام بتنفيذ كل الاتفاقات الموقعة مع «المشترك» والتي كانت في أغلب بنودها مشروطة من طرف الأخير بإصرار عجيب، ثم لا يلبث ان ينقلب عليها بنفس الإصرار، بل يتعدى ذلك الى وصفها بأنها لا تخدم المصلحة الوطنية ولا تنسجم مع النهج الديمقراطي، وهو سلوك مضطرب ناتج عن الخلطة العجيبة التي جمعت نقائض المشترك في حلف (مطلقات السلطة).

عبدالولي المذابي

وحسب بعض المراقبين للمشهد السياسي فإن المؤتمر انحاز للناس فانحازوا إليه بعد أن برأ بنفسه من التحالف الثلاثي مع الحزب الاشتراكي ثم تجمع الاصلاح اللذين قاما بدور (الطبائن) ومارسا أبشع جرائم التصفية ضد بعضهما البعض خلال الفترة الانتقالية التي نتج عنها حرب ١٩٩٤م المشؤومة، وهو ما جعل المؤتمر أكثر حذراً في عقد التحالفات مع أطراف لا يهمها سوى تقاسم السلطة على حساب شعبيته ومصداقيته أمام الناخبين، فاتخذ قراره الشجاع بأن يتحمل مسؤولياته وفقاً لكلمة الشعب في الانتخابات، والذي منحه أغلبية مريحة لتشكيل الحكومة وإدارة شؤون البلد، بصورة أزعجت المعارضة ودفعت بعض أحزابها الى إعلان تحالف «اللقاء المشترك».الغريب أن هذه الاحزاب تحاول العودة الى السلطة من بوابة المؤتمر وعلى حسابه، وفي ذات الوقت تدعي أنها تمثل الأغلبية وتعتبر المؤتمر أقلية، ولكنها ترفض الانتخابات وراي الشعب رغم ادعائها بامتلاك الأغلبية!!

ويبدو أن هستيريا السلطة لم تقف عند هذا الحد لدى «المشترك» بل تجاوزته الى ما هو أبعد من ذلك، خصوصاً بعد التصويت على تعديلات قانون الانتخابات وإقراره بمجلس النواب، بعد أن كان المؤتمر والمشترك قد اتفقا على كل مواده، إلا أن المشترك كعادته عاد للتحذير من التصويت عليه منفرداً، متناسياً وضع المؤتمر كحزب حاكم يملك الأغلبية في مجلس النواب بصك دستوري ممنوح من الشعب، يخول له التشريع والتنفيذ وإدارة شؤون البلد حتى انتهاء الفترة الدستورية لمجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تتنافس فيها كل الاطراف لحجز مقاعدها.

وتتناسى أحزاب المشترك -أو يحلو لها ذلك - أن شرعية مجلس النواب مستمدة من الدستور وليس كما تدعي بانها مستمدة من التوافق واتفاق فبراير تحديداً الذي أبرمه المؤتمر مع المعارضة وتم استيعابه دستورياً وقانونياً، وفقاً لصلاحيات المجلس وليس صلاحيات الاحزاب.

ولذلك فالحديث عن الحوار في هذه الفترة مجرد محاولة يائسة من طرف المشترك للحصول على شرعية من خلاله، وذلك هو الخطأ الكبير فلا يجوز أن نخلط الاوراق، لأن الحوار عملية توافقية غير ملزمة، أما الانتخابات فهي استحقاق دستوري واجب التنفيذ، لأنه مرجعية السلطة والمعارضة لتداول السلطة سلمياً.. وهناك مسالة أخرى ذات أهمية كبيرة ولكن البعض يتغافل عنها في السلطة والمعارضة وهي قضية شرعية الانتخابات وشعبيتها، ويجب التوضيح أن تهديد بعض الاحزاب بمقاطعة الانتخابات قد يقلل من شعبية الانتخابات غير أنه لا يفقدها شرعيتها.

واعتقد جازماً أن مقاطعة المعارضة لن تضر كثيراً بالديمقراطية بقدر ما ستخدمها بإتاحة المجال لظهور عناصر جديدة، فضلاً عن كونها ستحدد الأحجام والأوزان الحقيقية لكل الأحزاب على الساحة، بحيث يتم الحديث عن الأغلبية والأقلية من خلال الصناديق الانتخابية لا من خلال الحوار والمفاوضات الثنائية التي لم ينتج عنها سوى الكثير من الكلام وصرف الحكومة عن تنفيذ برنامجها التنموي والاستثماري.. وادعو الجميع الى حوار من خلال صندوق الانتخابات.. ولا صوت يعلو فوق صوت الشعب.□

المشترك والتحريض ضد الانتخابات

■ مُنيت أحزاب المشترك بالفشل الذريع في إثناء المؤتمر الشعبي العام عن المضي نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في أبريل ٢٠١١م.. ولأن الانتخابات هي مقياس نجاح الديمقراطية لدى الدول الديمقراطية، فإن المؤتمر أكد أمس الأول على عدم استعداده لإسقاط هذا المكسب الوطني والاستحقاق الشعبي، حيث أقرت أغلبيته البرلمانية تعديل قانون الانتخابات، ما جعل أحزاب اللقاء المشترك تستأنف هيجانها كإعلان صريح لشن حرب على الديمقراطية مهما كان الثمن باهظاً عليها أو على مصلحة الوطن الذي اختار الديمقراطية نهجاً وخياراً لا بديل له.

توفيق الشرعبي

فالمشترك أثبت خلال السنوات الماضية أن لديه أجندة مضمرة من وراء التلاعب بالوقت ومماطلة المؤتمر عن طريق «الحوار» حتى تصل البلاد الى فراغ دستوري.

فقد اعترف الأمين العام المساعد للتنظيم الناصري علي اليزيدي الأربعاء الماضي في تعز «أن الانتخابات ليست أولوية لدى المشترك بل تأتي في آخر اهتماماته».. ولم يحدد أولوياتهم في المشترك حتى الآن، ولهذا كان إدراج المؤتمر لقانون الانتخابات في جدول البرلمان والسعي نحو التصويت عليه يمثل أمراً جللاً وفاجعة لقيادات المشترك وكتلته البرلمانية وقتلاً مفاجئاً لمشروعهم التآمري ضد الديمقراطية الذي قطعوا في تنفيذه شوطاً كبيراً بعد نجاحهم في تأجيل الانتخابات لمدة سنتين.

وكان الأمين العام لحزب الاصلاح عبدالوهاب الآنسي لم يخف غضبه أيضاً وقال بتعز: إن أي اجراءات تتم من قبل السلطة سواءً أكان تعديلاً دستورياً أو تشكيل لجنة للانتخابات دون توافق سياسي، تعد إجراءات غير قانونية وغير شرعية- حد زعمه..

داعياً الحراك الانفصالي وقواعد المشترك- بلغة خرجت عن السياسة الى الفتوى- إلى تحمل المسئولية، وهذا مؤشر فيه مباركة لأعمال شغب وفوضى ستعطل الحياة الطبيعية وستضر بمصالح المواطنين دون أدنى شك، فجميعنا يدرك الأضرار والخسائر البشرية والمادية التي خلفتها أعمال ما يسمى بالحراك رغم تغليفها بمصطلح «السلمية».

وبنفس التوتر والتخبط أدلى الأمين العام للحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان بدلوه في الاجتماع الموسع للأمانة العامة لحزبه أمس الخميس، بتبني نفس المخطط التحريضي الفوضوي حيث دعا الى تهيئة جماهير الشعب، وهو الأمر الذي لا يفهم منه سوى أن مخطط هذه الأحزاب لن يستقر عند إعاقة الحوار فقط بل سيمتد الى عرقلة التنمية ومحاولة القضاء على الديمقراطية والسير نحو زعزعة الأمن وإقلاق السكينة العامة والسير بمستقبل البلاد نحو المجهول.

الى ذلك اعتبرت كتلة المشترك المسيّرة بأمر أحزابها- «توقيت انزال هذا المشروع للتصويت عليه وتشكيل لجنة من القضاة ما هو إلاّ ذر للرماد على العيون».. كما أنها لم تغفل في بيان لها تحريض الجماهير والتغرير بالبسطاء وضعفاء النفوس للوقوف بحزم أمام الإجراءات الدستورية والقانونية التي تكفل للشعب حقه في اختيار من يمثله في المؤسسة التشريعية.

وتجاوزت تصريحات المشترك الى أبعد من تحريض المواطنين فحسب، بل الاستناد على الانفصاليين والحوثيين ومعارضة الخارج، وهو ما أشار إليه رئيس أحزاب المشترك محمد المتوكل في تصريح لـ«نيوزيمن» حيث ذكر مضيهم نحو عقد مؤتمر يجمع كل أعداء الوطن، وبهذا يكون المشترك قد كشف عن جوهر نواياه وأنه أصبح أزمة مستعصية في وجه تطوير الديمقراطية.. وعلى ما يبدو أن المؤتمر الشعبي العام لن يخذل قواعده وأنصاره وأبناء الشعب مجدداً بعد تلك التنازلات الفادحة بحق أعضائه وأغلبيته وجماهير الشعب التي قدمها للمشترك.

فالمؤتمر قَبل بتأجيل الانتخابات لمدة سنتين وبتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بالتساوي وكذا إعطاء موعد لإنهاء الحوارات مع نهاية ديسمبر الجاري وايضاً تشكيل حكومة ائتلاف وطني بغض النظر عن نتائج الانتخابات، وغيرها من التنازلات التي لم تزد أحزاب المشترك إلا تعنتاً وغروراً.

ولهذا أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر رئيس الكتلة البرلمانية الشيخ سلطان البركاني أنه لا حوار بدون تزمين المواعيد الانتخابية، كون أحزاب المشترك تماطل حتى الوصول الى عام ٢٠١٣م المقرر فيه الانتخابات الرئاسية، فلا برلمان ولا رئاسة بغرض تعطيل الحياة السياسية، حينها لا يكون أمام المؤتمر إلاّ الركوع للمعارضة أو السير معها فيما يضر البلاد.

وفي اعتقادي أن الحملة الاعلامية التي سيشنها المشترك ضد المؤتمر لن تثني الأخير عن خطواته نحو التصويت على قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا من القضاة، والسعي نحو إجراء الانتخابات في موعدها المحدد حتى لا يقع في خطأ التأجيل مرة أخرى، حيث يرى مراقبون وسياسيون أن الانتخابات لو كانت جرت في موعدها المحدد أبريل ٢٠٠٩م لكانت حال البلاد أحسن مما هي عليه الآن.

كما أن مراحل الحوار التي جرت بين المؤتمر والمشترك تؤكد أن الأول كان في أقصى درجات المرونة التي أكسبته الموقف العربي والدولي الداعم لتطويره للديمقراطية وإجراء الانتخابات في موعدها.. ولا أعتقد أن أحداً نسي موقف مدير المعهد الديمقراطي الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا السيد كامبل الذي اقترح بأن يسير الحوار في مسارين: مسار الانتخابات ومسار الحوار.. حيث قوبل هذا المقترح بموافقة المؤتمر ورفض المشترك.□

إبلاغك عن قضية فساد دليل على إدراك مسؤوليتك تجاه وطنك ومستقبل أبنائه
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
اليوم العالمي لمكافحة الفساد